

نقد المتن بين صناعة المحدثين
ومطاعن المستشرقين
تأليف
الدكتور نجم عبد الرحمن خلف
الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية
والباحث في مركز السنة
والسيرة النبوية
خرج الترمذي
عن أبي سعيد، عن
وقال ابن حبان:
وروينا في سنن أبي داود
عن أبي موسى الأشعري
زهرة
مكتبة

نقد المتن بين صناعة المحدثين
ومطاعن المستشرقين

الطبعة الأولى

١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م

مكتبة الرشـــــد

المملكة العربية السعودية

ص . ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤

تلكس ٤٠٥٧٩٨ رشـد إس . جي

هـاتـف ٤٥٨٣٧١٢ ـ ٤٥٩٤٤٧٢

نقد المتن
بين
صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين

تأليف

الدكتور نجم عبد الرحمن خلف

الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية
والباحث في مركز السنة
والسيرة النبوية

مكتبة الرشد
الرياض

أصل هذا البحث محاضرة ألقاها المؤلف
في الموسم الثقافي للجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة لعام ١٤٠٩ هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

« رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ التي أنعمتَ عليَّ وعلى والِدَيَّ وأَنْ أعمل صالحاً تَرْضَاهُ وأدخلني برحمتِكَ في عبادِكَ الصَّالحينَ »

(سورة النمل : آية ١٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه الصالحين المصلحين وسلم تسليماً كثيراً .

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون » .[1]

« ياأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا » .[2]

« ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفرلكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما » .[3]

---

(١) آل عمران /١٠٢
(٢) النساء /٤
(٣) الأحزاب /٣٣

مقدمة البحث

أولاً : موضوع الشبهة ومن قال بها

انبرى جمع من المستشرقين للطعن في المصدر الثاني للتشريع وهدفوا من وراء ذلك إلى التشكيك في السنة النبوية من خلال هجومهم على صناعة المحدثين النقدية ، وهز الثقة بجهودهم في هذا المضمار.

وكان من جملة ماأشاعوه : أن المحدثين اقتصروا في فحصهم الحديث على نقد سند الرواية دون متنها . وأنهم لم يتجاوزوا النقد الخارجي . فأصحاب الحديث ـ من وجهة نظرهم يصححون المرويات اعتماداً على صحةِ أسانيدها فقط . ولم يكلفوا أنفسهم في نقد المتون وفحصها وتمييزها من الداخل . « وعلل بعضُهم هذه الظاهرة المزعومة بما نُسب إلى العقل العربي ، أو العقل السامي من وقوف عند الأشكال وعدم التعمق في فهم الموضوع »[1] .

وقد أدى بهم هذا التصورُ إلى وصم منهج المحدثين بالقصور والخلل ، ووصفوه بالسطحية من حيث معالجة الشكل دون المضمون . ولذلك فهو في نظرهم لم يتمكن من نقد وغربلة المرويات غربلة وثيقة ، وترتب على قصور معايير المحدثين النقدية ـ في زعمهم ـ إلى اختلاط الحديث النبوي . وهي مقدمة خطيرة يترتب عليها طرحُ الحديث الشريف

---

(١) د . همام سعيد ـ الفكر المنهجي عند المحدثين : ص ١٠٦ .

بالكلية لاهتزاز الثقة بمناهج نقاده . ولأن مادته جاءت أمشاجاً اختلط فيها الصحيحُ بالسقيم ، والمشهورُ بالغريب ، والمرويُّ الثابتُ بالمختلق المصنوع من غير تمييز ، فنتج عن ذلك : القولُ بطرح الحديث وردُّه جملة واحدة ، أو على أقل تقدير - إنزاله جميعاً في دائرة الريب والتشكك ، واعادةُ النظر فيه قاطبة من خلال فحصِ المعاصرين ، ومعاييرِهم الغربية ونظراتهم الجاهلية .

ومن أبرز القائلين بهذه الفرية من المستشرقين :

١ - جولد زيهر :

وقد صرح بذلك في كتابه « العقيدة والشريعة » [١] و « دراسات في الرواية الإسلامية »[٢].

٢ - والمستشرق السير وليم موير . وهو من المنصرين المتعصبين . قال ذلك في كتابه « حياة محمد » - صلى الله عليه وسلم - .

٣ - وغاستون ويت .

٤ - والمستشرق الإيطالي كايتاني . فإنه قال في كتابه « الحوليات الإسلامية » : « كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي ، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتنِ نفسهِ » [٣]

---

(١) انظر : ص ٤١ - ٤٢ منه .

(٢) انظر : ٢/١٣٢ ، ١٣٣ ، ٤٤ .

(٣) انظر : د . لقمان السلفي - اهتمام المحدثين بنقد الحديث : ٤٧٣ .

٥ ـ وكولسون تلميذ شاخت .

وقد سبقه شاخت في القول بهذه الفرية . وأستاذه « شاخت » اسْمه جوزيف شاخت ، مستشرق ألماني حاقد ، توفي سنة ١٩٦٩ م أحد اللصوص فقد حدثني الشيخ مصطفى المغربي ـ ونحن في مدينة الرباط من نحو ست سنين ـ بأنه قد أعار هو وغيره للمستشرق شاخت بعض المخطوطات أيام إقامته في المغرب . فاستولى عليها ولم يعدها رغم المكاتبات والتوسلات . وفي النهاية أنكرها .

وقد تابع هؤلاء المستشرقين [١] ـ فيما ذهبوا إليه ـ تلاميذُهم والمتأثرون بهم ، وفيهم جملةٌ من أبناء أمتنا منهم :

الدكتور أحمد أمين ، صاحب « فجر الإسلام » [٢] و « ضحى الإسلام » .[٣]

ومحمود أبو رية ، صاحب « أضواء على السنة المحمدية ».[٤]

وأحمد زكي أبو شادي ، صاحب « ثورة الإسلام » .[٥]

وإسماعيل أدهم .[٦]

---

(١) وهناك عدد آخر من هؤلاء قالوا بهذه الفرية ، وساهموا في الطعن بالإسلام ، راجع د . لقمان السلفي ـ اهتمام المحدثين بنقد الحديث : ٤٣٢ ـ ٤٣٨ .

(٢) انظر : « فجر الإسلام » ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

(٣) انظر : « ضحى الإسلام » ٢ / ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٤) انظر :« اضواء على السنة المحمدية » : ص ١٧ .

(٥) انظر : « ثورة الإسلام » ص ٤٤ .

(٦) انظر : د . السباعي ـ السنن ومكانتها في التشريع الإسلامي : ٢١٣ .

ثانياً : مصادر الموضوع

وقد كتب جمع من الباحثين في موضوع « نقد المتن » فأفادوا وأجادوا ، جزاهم اللّه خيراً عن السنة النبوية وأهلها .

ومن أبرز هذه الكتابات :

١ ـ مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر الدُّمَيْني .

٢ ـ منهج نقد المتن عند علماء الحديث للدكتور صلاح الدين الإدلبي .

٣ ـ اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً للدكتور محمد لقمان السلفي . وهو من الكتب القيمة في بابه .

٤ ـ منهج مقارنة الروايات عند المحدثين للأستاذ فتح الدين البيانوني

٥ ـ جهود المحدثين في نقد المتن للدكتور محمد طاهر الجوابي .

٦ ـ النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه للأستاذ عبد الله علي أحمد حافظ .

٧ ـ دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للدكتور محمد مصطفى الأعظمي .

وهناك العديدُ من البحوث المشكورة الجيدة جاءت مبثوثة ضمن بعض الكتابات الحديثية ، وفي الكتابات التي تُعني بالاستشراق والمستشرقين . مثل :

١ ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي

رحمه الله . وله أيضاً « الاستشراق والمستشرقون » .

٢ ـ دفاع عن السنة وردُّ شبهِ المستشرقين والكتابِ المعاصرين للدكتور محمدْ أبو شهبة .

٣ ـ المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام ، للدكتور محمد البهي .

٤ ـ المستشرقون والإسلام ، للدكتور عرفان عبد الحميد .

٥ ـ المستشرقون والتاريخ ، للدكتور عبد العظيم الديب .

٦ ـ الاستشراق والمستشرقون ، للدكتور عدنان وزان .

٧ ـ المستشرقون ومن تابعهم وموقفهم من ثبات الشريعة وشمولها ، للدكتور عابد بن محمد السفياني .

٨ ـ الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري للدكتور محمود زقزوق .

٩ ـ مستشرقون ، سياسيون ، جامعيون ، مجمعيون للأستاذ نذير حمدان . وهو من الكتب القيمة جداً في بابه .

١٠ ـ الرسول في كتابات المستشرقين له أيضاً .

١١ ـ الإسلام والمستشرقون ، عدد خاص في مجلة البعث الهندية .

١٢ ـ الفكر المنهجي عند المحدثين للداعية المحدث الدكتور همام سعيد وقد ذكر فيه جملة من الأدلة في الردّ على المستشرقين الذين طعنوا في جهود المحدثين المتنية نختار منها أبرزها ، ونذكرها هنا لأهميتها :

١ ـ إن نقد المتن أمر مقرر في قواعد الحديث ، وقد بدأ قبل الجرح والتعديل وظهور الإسناد ، ونجد هذا في المناقشات الطويلة

التي كانت تقوم بين الصحابة رضي الله عنهم ، فعائشة اعترضت على عدد من الروايات ؛ لالضعف الرواة ، ولكن لأن هذه الروايات لم تنسجم مع المبادىء العامة والبدهيات الشرعية والعقلية . وقد صنف الزركشي كتاباً في استدراكات عائشة على الصحابة ، وجميع هذه الاستدراكات نقد للمتن . وكذلك فعل عمر ومعاوية وغيرهما ، رضي الله عن الجميع .

٢ ـ إن نشأة المذاهب الفقهية والاختلافات بين هذه المذاهب مبني في معظمه على نقد المتن ؛ فالشافعي يختلف مع غيره في كثير من الأحيان لا في ثبوت النص وإنما في فهم النص ، بل إن أتباع المذهب الواحد تتباين أنظارهم تبعاً لفهمهم للمتن وتفسيره . والذين تمسكوا بظاهر النص ومنطوق المتن فئة واحدة هم الظاهرية .

٣ ـ لقد أولى علم العلل متن الحديث عناية خاصة ؛ حتى كان موضوع هذا العلم الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة . وكان العلماء يضعفون الحديث ـ أحياناً ـ والسند صحيحٌ جيد ، ويقولون : منكر المتن ، شاذ ، مضطرب ، غريب ، فيه ظلمة ، يقشعر منه الجلد ، لا يطمئن له القلب ، وغير ذلك من العبارات الكثيرة .

٤ ـ إن الأحاديث الموضوعة يستدل على وضعها من المتن قبل الاستدلال من السند ، لأن أكثر الكذابين كانوا يسرقون الأسانيد ، بمعنى أنهم يركِّبون الإسناد الجيد على المتن الموضوع أو يُلقِّنون الثقة في مراحل اختلاطه فيروي الموضوعات بأسانيده الصحيحة ، وقد عمد بعض الكذابين إلى كتب شيوخهم الثقات فأدخلوا عليها أحاديث

مكذوبة ، وكتبوها بين السطور ، إلى غير ذلك من الوسائل الخبيثة ، ولكن العلماء كشفوا هذا كله وسجلوه في كتب الموضوعات .

٥ ـ إن السند هو إحدى الدلالات على الصحة ، وليس هو الدليل الوحيد عليها .

٦ ـ إن النقد عند علماء الحديث يمكن أن نطلق عليه :

(نقد المروي) بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سنداً أو متناً ، والسند والمتن جميعاً عند الناقد جملة واحدة ؛ قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها ، فقد يخطىء في ذكر الاسم وقد يخطىء في عبارة التحمل ـ حدثنا ، أو أخبرنا ـ وقد يخطىء في الرفع أو الوقف أو الإرسال ، وقد يخطىء في عبارة المتن فيختصرها اختصاراً يخلّ بها ، أو ينقص منها ما حقُّه أن يكون فيها». [1]

ثالثاً : المحدثون والتصنيف في نقد المتن

من الإنصاف أن نعترف بأنّ المحدثين قد كتبوا في مسائل الإسناد كتابات كثيرةً وغزيرةً ، وأفردوا لجزئياته ودقائقه بحوثاً مستقلةً وضافيةً ، بيد أننا نجد ـ في الوقت نفسه ـ أنهم لم يلتفتوا للكتابة في نقد المتن استقلالاً . إذ أننا لم نقف على مؤلف مستقل في هذا القسم الهام من الرواية ـ وذلك في حدود علمنا ومعرفتنا المحدودة ـ ففي القرنين الرابع والخامس الهجريين كان من المتوقع والطبيعي أن يكتب

---

(١) د . همام عبد الرحيم سعيد ـ الفكر المنهجي عند المحدثين : ١٠٦ ـ ١٠٨ .

حفاظ هذين القرنين كتابات مستقلةً ومتخصصةً في هذا الميدان ، كأثر من آثار الحركة العلمية والفكرية الواسعة التي سبقت هذين القرنين ، فقد وقع الابتكار في التصنيف والتبويب ، واتّسع الجمع ، ووقعت الإحاطة بالمرويات والأخبار والآثار فقد برز في القرن الرابع الهجري كبار الحفاظ كالإمام ابن حبان المتوفي سنة ٣٥٤ هـ صاحب « الصحيح » و « الثقات » و « المجروحين » والإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفي سنة ٣٨٥ هـ صاحب « العلل » و « السنن » و « والمؤتلِف والمختلِف » والإمام أبي عبد الله الحاكم المتوفي سنة ٤٠٥ هـ صاحب « تاريخ نيسابور » و « معرفة علوم الحديث » و « المستدرك » وكذا في القرن الخامس نجد من أعلامه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفي سنة ٤٥٨ هـ صاحب « السنن الكبرى » و« معرفة السنن والآثار » و « شعب الإيمان » و « دلائل النبوة » . والإمام أبي بكر الخطيب البغدادي المتوفي سنة ٤٦٣ هـ صاحب « التاريخ » و « الكفاية » و « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » . والإمام أبي عمر إبن عبد البر المتوفي سنة ٤٦٣ هـ صاحب « التمهيد » و « الاستيعاب » و « جامع بيان العلم وفضله » .

وهؤلاءِ الحفاظُ واضرابُهم كانوا من المكثرين في التصنف ، ومن أهل الصناعة والتفنن والنقد . فكان بامكانهم أن يُفردوا هذا الموضوع بمصنف مستقل يليق بأهميته لاسيما وقد كانت هناك جهودٌ قيمة وكثيرة سابقة في هذا الميدان . إذ وضع الإمام مسلم بن الحجاج كتاباً

جليلاً أسماه « التمييز » وكذا صنع الإمام النسائي ومن قبلهما الإمام علي بن المديني . فأنه مما لاريب فيه أن للمحدثين صناعةً نقديةً عاليةً في مجال المتون ، وفي صيانتها وتقويمها ، وتوجيهها . وكان من المفيد جداً لو انبرى جهبذ من جَهابذة علمائنا السالفين فضم شَتاتَ هذه الجهود النقدية المبثوثة في المصنفات العديدة ، ككتب العلل ، والتواريخ المعللة ، وجامع الترمذي ، وسنن النسائي الكبرى ، وسنن الدار قطني ، وسنن البيهقي الكبرى ، ومعرفة السنن والآثار له ، وغيرها من المصنفات الحديثية التي انتهجت طريقة البيان والوضوح في تسجيل عملها النقدي ولم تعتمد أسلوب الإشارات واللطائف في قضايا النقد .

وإننا لنجد بعض الباحثين الغيورين مَنْ وقف حيالَ هذه القضيةِ وقفةً متأملةً ، وحاول إرجاعَ منشأ هذه الشبهة إلى هذه الثغرة الشاغرة

يقول الدكتور مسفر الدُّميني في كتابه « مقاييس نقد متون السنة » في ص ٢٤١ :

فمن الأسباب التي دعت المستشرقين ومن تابعهم إلى القول : بأن المحدثين أغفلوا نقد المتون واهتموا بالأسانيد : عدمُ إفراد المحدثين لنقد المتون بكتب خاصة ، فليس في ذلك من كتاب ـ فيما أعلم ـ إلا ما كتبه ابن القيم في المنار المنيف في الصحيح والضعيف . وكل من يتكلم من المحدثين عن حديثٍ ما ينقدُهُ من جهة إسناده أولا ، ولا يتعرض للمتن إلا عقب انتهائه من نقد الإسناد .

ثم يعلل الدكتور مسفر هذه الظاهرةَ بقوله : « ذلك أن البحث في

إسناد الحديث الذي تظهر نكارة متنه عن اسم واضع هذه الألفاظ المنكرة أولى وأهم ...... إلى آخر تعليله جزاه الله خيراً . إلا أنني أتحفَّظُ هنا بعضَ التحفُّظ وأقول جازماً واثقاً بأنَّ هذه القضيةَ لم تكن من الأسباب الرئيسة لمنشأ هذه الشبهة ، إلا أنها قد تكون من الأسباب التي ساهمت في إيجاد الجو المناسب لترويجها على غير أهل الصنعة ، وعلى الأخص على مَن كان في قلبه مرض منهم ، وسيأتي تفصيل ذلك قريباً .

والحق أن نقد السند كان الهدف منه الوصول إلى نقد المتن ، وأن الجهود العظيمة المكثفة التي بذلها المحدثون في نقد السند إنما أرادوا بها خدمة المتن .

وسوف أقوم بمناقشة مطاعن المستشرقين في حدود الوقت المسموح به معتمداً على الله تعالى ، ثم مستعيناً بصناعة المحدثين في نقد المتن عموماً ، وصناعة البيهقي في هذا المجال خصوصاً ، وذلك لأني خبرتُ كتابه السنن الكبرى فوجدته مصدراً فياضاً في قضايا النقد ، اشتمل على ثروة ثرّة من الصناعة النقدية الحديثية مادة وقيمة ولأن منهجه النقدي تميز بوضوح القصد والإفصاح عن الغرض الحديثي وتقريبه ، وتيسيره .

الفصل الأول

صناعة المحدثين في نقد المتن

المبحث الأول : حدود نقد المتن .

المبحث الثاني : شروط ناقد المتن .

سأحاول - من خلال هذا البحث - كشفَ حدودِ « نقد المتن » وبيانَ شُروطِ الناقد له ، واذكرُ المعاييرَ والأُسُسَ التي تسوِّغُ « نقد المتن » كما سأتحدثُ عن أنواع « نقد المتن » عند المحدثين . ثم أذكر أساليبهم النقديةَ في الترجيح بين المتون عند اختلافها . والله الموفق للصواب ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وليعلمَ أهلُ الضلال ومن تابعهم عمداً أو غفلة : أنَّ صفحتَنا أنصعُ الصفحات ، وأن جبهتَنا أرفعُ الجبهات ، وأن سبيلنا أقومُ السُّبُل . وأن سلفنا كانوا من العناية بالمتون ومضامينها في الذُّؤابة والذُّرى .

اعتنى المحدثون بالنقد عناية فائقة ، فقاموا بنقد الأسانيد والمتون وعَمِلوا على فحصها وتمحيصها ، ومارسوا ذلك في جملة كبيرة من مصنفاتهم . وكان من ثمار فحصهم وتدقيقهم في الأخبار والآثار أنهم أوقفونا على خبايا العلل والأوهام ، ودقائق الأخطاء .

وقد أظهروا - رحمهم الله - اهتماماً مركزاً بالمتون ، فكانوا يعرضونها على موازين النقد ومعاييره الدقيقة ليتأكدوا من صِحَّةِ المتون ، وسلامة ألفاظها ، وخلوِّها من التصحيف والتحريف ، كما صنعوا في نقد الأسانيد - من تدقيق في رواتها ، وصحَّة سماع كل واحد من الذي يليه - سواءً بسواء .

المبحث الأول

حدود نقد المتن

وقد حرصت على التنبيه في بداية ـ هذا البحث ـ إلى قضية هامة جداً في نقد المتن ينبغي إدراكها بادىء ذي بدء .

وهي : ضبطُ حدود « نقد المتن » وبيانُ رقعتهِ الطبيعية . فقد قال الإمامُ الشافعيُّ :« لايستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه ، إلا في الخاصّ القليل من الحديث ، وذلك أن يُستدلّ على الصدق والكذب فيه : بأن يحدث المحدث ما لا يجوزُ أن يكون مثلَهُ ، أو يخالفُه ما هو أثبتُ وأكثرُ دلالاتٍ بالصدق منه »[1] .

وهذه العبارة المعبرة تشتمل على جمل هامّة من الفوائد :

أولها ـ : ضبطُ ميدانِ هذا النوعِ الهامِّ من النقد ، المعروف « بنقد المتن » ومعرفةُ أبعادهِ ومداهُ في انتقاد الرواية .فقد نَجَمَ عن الجهل بهذه المعرفة تخليط واسع بلغ إلى حَدِّ التخبط والتجني عند خصوم السُّـنّة من المستشرقين ومَن جاراهم .

وقد ترتب على هذه الزوبعةِ التي أحدثها هؤلاء ـ والتي مفادها أنّ المسلمين لم يُعْنَوا بالمتن عنايتَهم بالسند ـ أنْ تلفت الغيورون والمخلصون بحثاً عن الرد الشافي ، وتساءلوا بِحَيرةٍ : أين مادةُ « نقد المتن » في صناعة المحدثين ؟ ! وأين مقاييسُه ؟ ! .

والحق أنّ هذه الزوبعةَ أمكنها أن تجرُفَ الكثيرَ مِنَ الغيورين والمخلصين ـ ممن لم يحيطوا بهذه المسألة علماً ـ فراحوا يهوّلون « نقد المتن » ويعظمونه ، ويجعلونه مكافئاً « لنقد السند » من حيث

---

(١) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار : ١/ ٥٠ .

السَّعةُ والتفرعُ ، بل بلغ الأمر عند بعضهم أنْ يُغَلِّبَ « نقد المتن » على « نقد السند » ويجعلَه أصلاً في تقويم الحديث . فوقع المخلصون في المقصود من وراء هذا الشَّرَك ، وقاموا بردِّ الخطأ بالخطأ ، ودفع الإشكال بإشكال مثله ، كما وقع في دعوى انتشار الإسلام بالسيف ، فإنَّ بعض المسلمين الغيورين تصدَّوا للردِّ على المستشرقين ـ الذين أثاروا هذه القضيةَ ـ بحماس زائد ، وتحرّج ظاهر ، فقاموا بإبراز معاني السِّلم والسَّلام في هذا الدين ، وأنه لا يأمر بحمل السيف إلا إذا حُمل عليه وأفسدوا بذلك ـ عن غير قصد ـ معانيَ الجهاد ، والتحركَ لتطهير البلاد والعباد من رؤوس الكفر والضلال الذين يحولون بين الناس وبين اعتناق هذا الدين .

إنَّ هذه العبارةَ المعبرةَ التي حررها الإمام الشافعي في بيان حدود « نقد المتن » ـ أراد من ورائها إظهارَ الحجمِ المناسبِ لهذه القضيةِ الهامَّة ، من غير تهويل ولا تضييع . كما أكد فيها على أهمية « السند » وضخامة دوره في معرفة صدق الحديث وكذبه ، فإنه لا يُستدل على صدق الحديث وكذبه في أكثر الأحوال إلا به .

وقد استثنى الإمام الشافعي من ذلك بعضَ الحديث الذي لا يمكن كشف صوابه من خطئه إلا باستعمال موازينِ « نقد المتن » وصرّح بأنَّ هذه الأحاديثَ المأخوذَ تقويمُها بمقاييسِ « نقد المتن » هي من الندرة بحيث لاتكون إلا في الخاصِّ القليل من الحديث [1] .

---

(١) انظر : البيهقي ـ معرفة السنن والآثار : ١/ ٥٠ .

وهذا هو الكلام الذي يقبله المنطق العلمي القائم على الفحص والمراقبة ، فإنَّ المتتبع لعمل المحدثين ، واصطلاحاتِهم الفنية في معالجة الخبر تَدُلُّ على ذلك وتؤكده .

وقد أشار الإمام الطِّيبي [1] إلى المعنى الذي ذكره الإمام الشافعي فقال : « اعلم أنَّ متن الحديث نفسَه لايدخل في الاعتبار إلا نادراً ، بل يكتسب صفة من القوة ، والضعف ، وبَيْنَ بَيْن ، بحسب أوصاف الرواة من العدالة والضبط والحفظ وخلافها في ذلك » [2] .

كما نستدل من عبارة الإمام الشافعي ـ التقدمة آنفاً في انتقاد الرواية ـ : أن منهج المحدثين قائم على النظرة التكاملية في العمل النقدي . ويتناول عنصري الرواية من غير اجتزاء أو بتر .

وقد وقفت على كلام نفيس لفضيلة الأستاذ الدكتور أكرم العمري ذكره في سياق نقد المادة العلمية من كتابه « دراسات تاريخية » ص ٢٧ يصلح تفسيراً موضوعياً لهوس « نقد المتن » عند الغرب ، وبواعثِ تفخيمه عندهم ، وسعةِ رقعته في أعمالهم ، وسرِّ تركيزهم عليه . يقول الأستاذ الدكتور : « إنَّ تاريخ الأمم الأخرى مبني على روايات مفردة ، ومصادرَ مفردةٍ في كثير من حلقاته . وهم ينقدون

---

(١) الحسين بن محمد بن عبد الله ، شرف الدين ، من علماء الحديث والتفسير والبيان ، وكان آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة ، شديد الرد على المبتدعة ، ملازماً لتعليم الطلبة ، والإنفاق على ذوي الحاجة منهم . توفي سنة (٧٤٣ هـ) وله مصنفات .
(ابن حجر ـ الدرر الكامنة : ٢/٦٨ ، الشوكاني ـ البدر الساطع : ١/٢٩٩) .

(٢) الطيبي ـ الخلاصة في أصول الحديث : ٣٤ .

متون الروايات فقط ويحللونها وفق معايير نقدية تمكنهم من الوصول إلى صورة ماضيهم لعدم استعمال الأسانيد في رواياتهم التاريخية ، لأن الأسانيد اختصت بها الأمة الإسلامية » .

أقول : وهذه النظرة الموضوعية إذا أضفناها إلى الحقيقة القرآنية تكون الصورة العلمية والنفسية لهؤلاء القوم قد تجلت واتضحت . والحقيقة القرآنية تَتَحدثُ عنهم فتقول : « ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم » . (سورة البقرة / ١٢٠) .

ويقول الله ـ تعالى ـ : « قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر » . (سورة آل عمران / ١١٨) .

ويقول ـ سبحانه ـ : « كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلاً ولا ذمة » . (سورة التوبة / ٨) .

فهم بدافع الحقد والبغضاء درسونا بعمق ، وقرؤنا بتدبر ، وبهذا الدافع أيضاً حَرَّفوا النصوص ، وغيروا الحقائق ، ولشدة غيظهم على نعمة الإسناد التي اختصنا الله بها وحرمهم منها أرادو أن يصرِفونا عن الاعتزاز بها ، والتركيز عليها ، وحسن استثمارها في فحص النصوص

كما أرادو ـ ويريدون دائماً ـ أن نكون إمعاتٍ وأذناباً لما يصنعوه ـ وإن كان لايناسبنا ـ فهم لم يجدوا وسيلة لفحص نصوصهم إلا بنقد متونها ضرورة فأرادو أن نجعل محور النقد عندنا يدور حول فحص النص وإعمال العقل فيه . والحقيقة أنَّ هذا المنهجَ إذا جاوز حدّه ـ كما أراده هؤلاء المستشرقون ـ فهو من أخطر المزالق ـ لاسيما في النصوص الشرعية ـ فالعلم إما نقل مصدق أو عقل محقق وهذه بدعة ليست

جديدةً على هذه الأمة فقد بليت بها الأمة في مطلع القرن الثالث الهجري حينما وقع الاتفاق البدعي بين الشيعة والمعتزلة والمأمون فكان من ثمار مناصرة هؤلاء المبتدعة للخليفة المأمون ضد أخيه الخليفة الأمين أن كافأهم المأمون بالعضد والمناصرة في الجهر ببدعهم وضلالهم وقد أراد هؤلاء من المأمون أن يجهر ببدعة خلق القرآن في أول خلافته إلا أنه خشي على نفسه من شيخ الإسلام الحافظ يزيد بن هارون .

أخرج الخطيب في « تاريخه »[1] والذهبي في « سير النبلاء »[2] عن المأمون أنه قال : « لولا مكانُ يزيدِ بنِ هارون لأظهرت أنَّ « القرآن مخلوق » . فقيل له : ومن يزيد حتى يُتَّقَى ؟ ! فقال : ويحك إني لا أتقيه لأن له سلطاناً أو سلطنة ، ولكن أخاف إن أظهرتُه فيردُّ عليَّ ، فيختلف الناسُ ، وتكون فتنةٌ » .

ويزيد بن هارون هذا كان إمامَ المحدثين في زمانه ، وكان من الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر وكان يحضر مجلسه سبعون ألفاً من أهل الحديث وطلابِه ، وكان يقول جِهاراً علناً : « القرآن كلام الله لعن الله جهماً ومن يقول بقولهَ كان كافرا جاحداً »[3] ثم انتظر هؤلاءِ وفاةَ يزيدِ بنِ هارون ، فلما توفي سنة ست ومائتين جهروا ببدعتهم وامتحنوا الناس عليها بمساندة من الدولة آنذاك . فوقف الإمام أحمد ومن معه من ثقات العلماء والصلحاء وقفة باسلة ثابتة .

---

(١) الخطيب ـ تاريخ بغداد : ٣٤٢/١٤ .

(٢) الذهبي ـ سير النبلاء : ٣٦٢/٩ .

(٣) الخطيب ـ تاريخ بغداد : ٣٤٢/١٤ ـ ٣٤٣ .

ومات في هذه المحنة عدد كبير من المحدثين والعلماء والنبلاء .

وكان هذا المنحى في التحكم في النصوص ، وإخضاعها للنظر العقلي سبباً في ظهور كثيرٍ من البدع ، خاصة وأن المنهج العقلي متأثر بالمنطق اليوناني الذي نشأ وسط فلاسفة اليونان الوثنيين . فهؤلاء المعتزلة ومن حالفهم آنذاك كانوا يتهمون المحدثين بأنهم حشوية وأنهم زواملُ أسفار ، وأنهم يعطلون عقولهم ، ولايعملونها في النصوص . ولولا أن الله ـ سبحانه ـ قيض لهم الإمامَ الربانيَّ أحمدَ بنَ حنبل الذي ثبت في وجههم وثبت معه إخوانُه المحدثون ، والعلماء الصالحون لسار هؤلاء في مخططهم الذي بدؤه في تعطيلهم للأحاديث الصحيحة الثابتة بدعوى إعمال العقل في متونها ، فأنكروا الرؤية وغيرها من الأصول الثابتة في الصحيح من الأخبار .

وإذاً فهذه البدعة لها أصول وذيول في عمق التاريخ فليحذر الصادقون ، وليحذّروا المسلمين من شرور هذه الأهواء .

المبحث الثاني

شروط ناقد المتن

Qualifications for critic of text.

أولاً : شروط نقد المتن .

The basis of text criticism.

ثانياً : معايير نقد المتن :

Impossibility of the case.

١ ـ التحديث بما لايجوز مثله :

historical data

أ ـ استعمال التاريخ في نقد المتن .

rational

ب ـ استعمال العقل في نقد المتن .

the text contradict to other text that was more accurate

٢ ـ مخالفة المتن لما هو أثبت وأكثر لالات بالصدق منه .

ثالثاً : نقد المتن من حيث شكله .

رابعاً : أنواع نقد المتن في صناعة المحدثين :

١ ـ النقد السالب .

٢ ـ النقد الموجب :

أ ـ صيانة ألفاظ المتون .

ب ـ صيانة معاني المتون .

ج ـ الذب عن المتون .

أولاً : شروط ناقد المتن

وبعد هذا التحديد لرقعة « نقد المتن » ومعرفةِ مداه بالقياس إلى « نقد السند » نَعْرِضُ إلى موازينه ومقاييسه عند المحدثين . وقبل الخوض فيها لا بد لنا أن نتعرف على وسائل الناقد وآلاته في « نقد المتن » .

تحدث النقاد من المحدثين عن وعورة هذا الفن ، وأنه لايمكن أن يدرك بمعرفة عدالة الرواة وجرحهم ، وإنما ينبغي أن تتوفر في الناقد مُؤَهِّلاتٌ ضروريةٌ ، وأن يمتلك وسائلَ لابد منها للقيام بعمله النقدي بصورة صحيحة .

يقول البيهقي : « وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لايعرف بعدالة الرواة وجرحهم ، وإنما يعرف بكثرة السماع ، ومجالسة أهل العلم بالحديث ، ومذاكراتهم ، والنظرِ في كتبهم والوقوفِ على روايتهم ، حتى إذا شذَّ منها حديث عرفه »[1] .

والذي يتلخص لنا من هذا الكلام في الوسائل والمهمات التي يجب توفرها في مَنْ يتصدى لنقد المتن ، أنها خمس مهمات :

١ ـ كثرة سماع الحديث .

٢ ـ مجالسة أهل العلم بالحديث .

٣ ـ مذاكرة أهل الحديث .

---

(١) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار : ١/٥٥ ـ ٥٦ .

٤ ـ النظر في كتب الحديث .

٥ ـ الوقوف على روايات أهل الحديث .

وزاد البيهقي على هذه الوسائلِ المكونةِ للناقد شرطين آخرين ؛ وهما : الحفظ ، والذكاء فقال : « وهذا ـ أي نقد المتن ـ لايقف عليه إلا الحُذَّاقُ من أهل الحفظ »[١] .

وهي مهمات يؤدي سائرها إلى التشبع بروح الحديث وقوالبِه ، وتقتضي من طالب الحديث العديدَ من السنوات حتى يتمكن من الإلمام بهذه الوسائلِ التي تشحذُ قريحةَ الناقد ، وتمنحُهُ القدرةَ على هذا العمل الدقيق .

وهذه المطالبُ المؤكدُ توفرُها في الناقد تُبرز لنا مِقدارَ العبثِ الذي نشهدهه في غياب الحرص على التخصص ، واحترام العلوم ، فنرى كلَّ مَنْ هبَّ ودبَّ يريد أنْ يتصدر لنقد المتون من غير أن يُلِمَّ بشرط واحد من هذه الشروط التي ينبغي توفرها فيمن يتعرضُ « لنقد المتن »

ويظهر من شروط « نقد المتن » أنها أشدّ بكثير من شروط « نقد السند » إلا أنّ كثرة التفريعات والتقسيمات في علوم الإسناد هي التي تتطلب كثيراً من العناية والإحاطة حتى يكون الحكم صحيحاً مُسَدَّداً .

وقد أكد الأئمة صوابَ هذه النظرة ، وأنّ « نقد المتن » يتطلب معرفة واسعة بعلل الحديث . وهذه المعرفة لاتقع إلا بمعرفة الصواب من

(١) البيهقي ـ دلائل النبوة : ١/ ٣٠ بتصرف يسير جداً .

الحديث والتشبع بأسلوبه ومقاصده ، والتعمق في ذلك .

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي [1] ـ أحد كبار المحدثين ـ : أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك ، فقال : هذا جيد ، وقال : هذا بهرج ، أكنت تسأل : عمّ ذاك ، أو كنت تسلّمُ الأمرَ له ؟ قال : بل أسلّم الأمر له . قال : فهذا كذلك ، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة[2].

measure

ثانيا : معايير نقد المتن

استعمل المحدثون جملة من المعايير النقدية التي يستدل بها على الكذب ، أو الخطأ ، أو الوهم الواقع في « المتن » وهذه أهمها :

١ ـ التحديث بما لا يجوز مثله [3] .

وهو مانعبر عنه بالاستحالة أو التعذر ، سواء من الناحية التاريخية ، أو العقلية .

أ ـ استعمال التاريخ في نقد المتن .

ومن شواهد ذلك ما أخرجه البيهقي في « كتاب الجنائز ، باب

---

(١) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري البصري ، أبو سعيد اللؤلؤي ، من كبار أئمة الحديث وحفاظه ، وله فيه تصانيف . قال الشافعي : لا أعرف له نظيراً في الدنيا ، مولده ووفاته بالبصرة توفي سنة ١٩٨ هـ . (الخطيب ـ تاريخ بغداد : ٢٤٠/١٠ ، ابن حجر ـ تهذيب التهذيب : ٢٧٩/٦) .

(٢) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار : ٥٦/١ ، ودلائل النبوة : ٣١/١ . وهذا النص ذكره ابن أبي حاتم أيضاً في «الجرح والتعديل» : ٢٠/١/١ ، والحاكم ـ معرفة علوم الحديث :١١٣

(٣) انظر : البيهقي ـ معرفة السنن والآثار : ٥٠/١ .

« مَنْ ذهب في زيادة التكبير على الأربع » عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه صلى على أبي قتادة [1] فكبّر عليه سبعاً . ثم قال منتقداً متن هذه الرواية : هكذا روي وهوغلط ، لأنَّ أبا قتادة - رضي الله عنه - بقي بعد علي - رضي الله عنه - مدة طويلة » [2] .

وقد انتقد البهقي هذه الرواية ، وَخَطَّأمتنها وضعفه باستعمال علم التاريخ في فحص المتون ، ومحاولة كشف عوارها عن طريقه .

وهذا الحكم الذي أصدره على متن هذا الحديث يَدُلُّ على تمسُّكه بمنهج « نقد المتن » بمعزل عن قوة إسناده ، فإنَّ رجالَ هذا الحديث كُلّهم ثقات وهو إسناد حسن . كما أنه قد أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » ، وقال ابن عبد البر في (الاستيعاب) : « روي من وجوه » [3] . إلا أنَّ البيهقي من خلال نظرته النقدية للمتون حكم بغلط هذه الرواية ، وقضي بردها ، وذلك لاستحالة صلاة الإمام عليٍّ على أبي قتادة ، وقد عاش أبو قتادة بعده أربعة عشر عاماً . فإنَّ وفاة أبي قتادة كانت سنة (٥٤ هـ) وبهذا جزم الواقدي .

وقال : « ولم أر بين علمائنا اختلافاً في ذاك . وروى أهل الكوفة أنه

---

(١) أبو قتادة الأنصاري السلمي ، الصحابي الجليل ، فارس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مختلف في اسمه ، شهد أحداً ومابعدها ، ومات سنة أربع وخمسين . وقيل : سنة ثمان وثلاثين . والأول أصح وأشهر .(ابن حجر - تهذيب التهذيب : ٢٠٤/١٢ - ٢٠٥ ، تقريب التهذيب : ٤٦٣/٢) .

(٢) البيهقي - السنن الكبرى : ٣٦/٤ - ٣٧ .

(٣) ابن التركماني - الجوهر النقي : ٣٦/٤ بهامش السنن .

مات بالكوفة وعليٌ بها ، وصلى عليه . وحكى خليفة أنَّ ذلك كان سنة ثمان وثلاثين ، وهو شاذ والأكثر على أنه مات سنة أربع وخمسين »[1]

قال ابن حجر في ترجيح قول الواقدي وتعزيزه : « ومما يؤيد ذلك أنَّ البخاري ذكره في الأوسط [أي تاريخه الأوسط] في فصل مَنْ مات بعد الخمسين إلى الستين ، ثم روى بإسناده إلى مروان بن الحكم قال : « كان والياً على المدينة من قبل معاوية ، وأرسل إلى أبي قتادة ليريه مواقف النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه » [2] .

ونقل ابن حجر مقالة الإمام البيهقي هذه في نقد هذا المتن [3] . واعتمد عليها في حسم الموضوع بالإضافة إلى ما ذكره من المرجحات الأخرى الدالة على غلط هذا المتن .

ب ـ استعمال العقل في نقد المتن .

ومن شواهد ذلك ما أخرجه البيهقي في « كتاب النكاح » ، باب « ما جاء في تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب » عن معبد الجُهنيِّ [4] قال :

(١) ذكره ابن حجر ـ تهذيب التهذيب : ١٢/٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

(٢) المصدر السابق : ١٢/٢٠٥ .

(٣) انظر (المصدر السابق) : ١٢/٢٠٥ .

(٤) معبد بن خالد الجهني القدريّ ، ويقال : إنه ابن عبد الله البصري ، من التابعين . كان صدوقاً ، ثقة في الحديث . وهو أول من قال بالقدر في البصرة ، سمع الحديث من عباس ، وعمران بن حصين وغيرهما . توفي سنة (٨٠ هـ) . (الذهبي ـ ميزان الاعتدال :٣/١٨٣ ابن حجر ـ تهذيب التهذيب : ١٠/٢٢٥ ، ابن العماد ـ شذرات الذهب : ١/٨٨) .

رأيت امرأةَ حذيفةَ (١) مجوسيةً . ثم قال البيهقي منتقداً متن هذه الرواية « وهذا غير ثابت، والمحظوظ عن حذيفةَ أنه نكح يهودية » (٢)

. وقد انتقد الإمام البيهقي هذه الرواية لأنها مما يتعذر قبولها عقلاً ، إذْ كيف يستساغ عقلاً أنْ يجترىء الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان فينكح امرأة محرمة عليه بنصٍّ القرآن الكريم ، وهو من فقهاء الصحابة وكبارهم . فإنَّ الله ـ عزَّ وجلَّ ـ يقول : « إذا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِناتُ مُهَاجِراتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بإيمانِهِنَّ فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِناتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إلى الكُفَّارِ لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ ولا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ » (٣) ، وقال عزَّ وجلَّ : « ولاتُمْسِكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ » (٤) .

ومما يؤكد صوابَ وجهةِ نظر البيهقيِّ في نقد متن هذه الرواية وردَّها ما أخرجه عن أبي وائل (٥) يقول : « تزوج حذيفة ـ رضي الله عنه ـ يهودية فكتب إليه عمر ـ رضي الله عنه ـ أن يفارقها ،

---

(١) حذيفة بن حسل بن جابر العبسي ، أبو عبد الله ، واليمان لقب حسل ، صحابي جليل ومن الولاة الشجعان الفاتحين ، وكان صاحب سر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في المنافقين . ولاه عمر على « المدائن » فأصلح بلادهم ، وأظهر عفة وزهدا ، توفي سنة (٣٦ هـ) . (أبو نعيم ـ حلية الأولياء : ٢٧٠/١ ، ابن حجر ـ تهذيب التهذيب : ٢١٩/٢) .

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى : ١٧٣/٧ .

(٣) سورة الممتحنة / ١٠ .

(٤) سورة الممتحنة / ١٠ .

(٥) شقيق بن سلمة الأسدي ، أبو وائل الكوفي ، من العلماء الثقات ، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مائة سنة . (ابن حجر ـ تهذيب التهذيب : ٣٦١/٤ ٣٦٣ ، تقريب التهذيب : ٣٥٤/١) .

فقال : إني أخشى أنْ تَدعَوا المسلمات وتنكحوا المومسات » .

قال البيهقي : « وهذا من عمر ـ رضي الله عنه ـ على طريق التنزيه والكراهة ، ففي رواية أخرى أنَّ حذيفة كتب إليه : أحرام هي ؟ قال : لا ، ولكني أخاف أنْ تعَاطَوا المومساتِ منهنَّ » [1]

٢ ـ مخالفة المتن لما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه [2] .

يقول البيهقي : « وقد يَزِل الصدوق فيما يكتبه ، فيدخل له حديث في حديث ، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مركباً على إسناد صحيح » [3] . وهذه إشارة صريحة إلى فحص المتون وإطالة النظر فيها استقلالاً ، وعدم الاعتماد كلياً على الإسناد ، لأنَّ الصدوق لا يُستبعدُ أنْ تعتريَهُ حالةُ توهمٍ ـ وإن نَدَرَت ـ فيقع في الغلط والتخليط فيؤدي ذلك عنده إلى دخول حديث في حديث ، كما نصَّ البيهقي .

وهذا يدخل في « العلة القادحة » و « النكارة » .

وقد يكون التداخل بسيطاً ، فيدخل في مسمى « الإدراج » .

وربما خانَ المحدثَ حفظُهُ « فيروي الشاذ من الحديث من غير قصد » [4] .

وهذا المعيار النقدي إنما ينشأ من خلال مقابلة المتن وعرضه على

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى : ١٧٢/٧ .

(٢) انظر : البيهقي ـ معرفة السنن والآثار : ٥٠/١ .

(٣) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار : ٥٦ ، دلائل النبوة : ٣٠/١ .

(٤) معرفة السنن والآثار : ٥٦ .

غيره من المتون .

وتندرج تحت هذا المعيار جملة من المقاييس النقدية الخارجية الهامة ، التي يمكننا عن طريقها كشفُ أغلاط المتن وعيوبه . ومن هذه المقاييس النقدية :

The criticism of Muhaddith on the texts of Hadith resulted the following kind of Hadith.

أ ـ الإدْراج [1] .

ب ـ الإضطِّراب [2] .

ج ـ العِلّة [3] .

د ـ الغَرابة [4] .

هـ ـ مُشْكِل الحديث « مُخْتلِفُ الحديث » [5] .

و ـ النَّاسِخ والمَنْسُوخ [6] .

ز ـ النَّكَارَة [7] .

ثالثاً ـ نقد المتن من حيث شَكْلُهُ

نصَّ المحدثون على هذا المعيار في معالجة أشْكَالِ المُتون ، لإمكان وقوع التصحيف والتحريف في ألفاظها ، فقالوا : « وقد يَزِلُّ القلم ، ويخطيء السمع » [8] .

وقد أعطى المحدثون هذه القضيةَ حقها من البحث في حديثهم عن « المُصَحَّف » .

---

(١)ـ (٧) انظر هذه المقاييس النقدية ، والبحوث الحديثية في كتابنا « الصناعة الحديثية » في « السنن الكبرى للإمام البيهقي » .

(٨) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار : ٥٦/١ .

والتصحيف يقع كثيراً في المتون عن طريق الخطأ والتوهم : « فيعرفه أهلُ الصنعة الذين قَيَّضَهم الله لحفظ سُنَنَ رسولِه ـ صلى الله عليه وسلم ـ على عباده (بكثرة سماعه ، وطول مجالسة أهل العلم به ومذاكرته إياهم) [1] . وهو كما قال يحيى بن معين : لولا الجهابذة لكثُرت السُّتُّوق [2] والزيوف في رواية الشريعة ، فمتى أحببت فهلمّ حتى أعزلَ لك منه نقد بيت المال . أما تحفظُ قولَ شريحٍ : إنَّ للأثر جهابذةً كجهابذةِ الوَرِق » ؟ ! [3] .

---

(١) الزيادة من « دلائل النبوة » للبيهقي : ١/ ٣٠ .

(٢) قال الجواليقي في « المعرب » : ٢٠٣ (وقولهم : درهم ستّوق للرديء » ، أعجمي معرب) وفي « اللسان » : ١٨/١٢ : (ستّوق ، وستّوق بفتح السين في الأولى ، وضمها في الثانية مع تشديد التاء فيهما : زيف ، بهرج ، لا خير فيه ، وهو معرب) .

(٣) البهقي ـ معرفة السنن والآثار : ١/ ٥٦ ـ ٥٧ .

رابعاً : أنواع نقد المتن في « صناعة المحدثين »

حرص المحدثون على نقد المتون وقد ظهر هذا النقد المتني في صورتين : إحداهما تبحث في مثالب المتن ، وتكشف عن عواره وغلطه وتخلص إلى تضعيفه وردّه . والأخرى تمثل صناعتهم في تجلية المتن وصيانته ، والعمل على حياطته ، والذبِّ عنه من الشبه والانتقادات التي لا أصل لها في حقيقة الأمر ، ولا رصيد لها من حيث الواقع . فينبري هؤلاء الأئمة النقاد للدفاع عن صوابها ، ويدللون على صحتها ويفندون المزاعمَ التي رميت بها .

١ ـ النقد السالب .

درج المحدثون على كشف غلط المتون ، وسلّطوا الأضواء على ما فيها من الوهم والخطأ والتصحيف بالبيان والتوضيح .

وما تقدم من الشواهد في هذا البحث تدخل بمجموعها في إطار « النقد السالب » للمتن .

٢ ـ النقد الموجب .

لقد ألفينا النقاد يحرصون كل الحرص ـ في منهجهم النقدي ـ على تجلية المتون صحيحها من سقيمها ، ويزيدون في كشفها وبيانها من خلال الأمثلة الوافرة الخاصة بكل نوع من أنواعها ، فيزيدون صوابها عمقاً ورسوخاً ، ويدفعون عنها المثالب المتوهمَة ، والخطأ المزعوم . ويعالجون كلماتِ هذه المتونِ ببيان غريب ألفاظها ، ودقيق معانيها . كما يجتهدون في وضع المتن في إطاره الصحيح حتى لا يفهم فهماسقيماً يفسد معناه .

وهذه الجهود التي تعمل على صيانة المتن من حيث مبناه وفحواه ودفعِ الشبهات التي تحوم حوله توهماً يمكن حصرها فيما يلي :

أ ـ صيانة ألفاظ المتن :

وتتمثل في صناعة المحدثين في معالجة الكلمات الغريبة الواقعة في المتن ، والعمل على بيانها وتجلية معانيها .

وهذه المسألة تدخل في فن « غريب ألفاظ المتن » والذي بحثه الأئمة بتوسع فليراجع في مظانه من كتب علوم الحديث .

ب ـ صيانة معاني المتون :

وهو النقد الموجه لضبط معاني المتون ، ووضعها في مدارها الصحيح من حيث المؤدي والفهم .

ومن شواهد ذلك ما أخرجه الإمام البيهقي في « كتاب النكاح » باب « نكاح المتعة » عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال : « كنّا ونحن شباب ، فقلنا يارسول الله ألا نختصي ؟ قال : لا. ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل ، ثم قرأ عبد الله : (ياأيَها الذينَ آمنوا لا تُحرِّموا طَيبَاتِ ما أحلَّ اللهُ لكَم) [1] .

قال الإمام البيهقي معقباً : « وفي هذه الرواية ما دلّ على كون ذلك قبلَ فتحِ خيبرَ ، أو قبلَ فتحِ مكةَ ، فإن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ توفي سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة ، وكان يومَ ماتَ

---

(١) سورة المائدة /٨٧ . والحديث أخرجه مسلم في « صحيحه » : ١٠٢٢/٢ كتاب النكاح ، باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ ، رقم ١١ . وأحمد في « المسند » : ٣٨٥/١ ، ٤٥٠ .

ابنَ بضع وستين سنة ، وكان فتحُ خيبرَ سنةَ سبعٍ من الهجرة ، وفتحُ مكةَ سنةَ ثمان ، فعبدُ اللهِ سَنَةَ الفتحِ كان ابنَ أربعين سنة ، أوقريباً منها ، والشباب قبل ذلك ، وقد نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن متعة النساء زمن خيبر ، وذلك بيّن فيما أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي .... »[1] ثم ساق الأدلة القاضية بذلك .

وبهذا الصنيع ضبط الإمام البيهقي معنى هذا المتن ، وانتقده نقداً إيجابياً يحدِّد مفهومه الذي يتسق مع بقية الأحاديث الصحيحة الأخرى التي تناولت حكم المتعة . فإنّ ظاهر هذاالنصّ يؤدي إلى إطلاق إباحة المتعة والصواب بخلاف ذلك ، فإنَّ نكاح المتعة كان حلالاً قبل خيبر ، ثم حرم يوم خيبر ، ثم أبيح يوم فتح مكة ، وهو يوم أوطاس لاتصالهما ، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة . وقد وقع الإجماع على تحريمها من جميع العلماء إلا الروافض[2] .

ج ـ الذّبّ عن المتون :

لقد اجتهد النقاد في الدفاع عن الصحيح من المتون ، وبددوا الأوهام والشبه التي حامت حولها ، والتي بنيت على الظن والتخمين ، فكشفوا خطأها ، وفندوا مزاعمها ، وزادوا في تجلية صواب المتن ، والتأكيد على سلامته من العلل وغيرها من العيوب بما كانوا يسوقون

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى : ٧/٢٠١ وانظر شاهدا آخر في ١/٤٢٧ .

(٢) انظر : الصنعاني ـ العدة على إحكام الأحكام : ٤/١٩٣ ـ ١٩٦ .

من الأدلة والبراهين والبيان .

من ذلك تنبيههم لدفع توهم الاختلاف عن بعض المتون ، في مبحث « مختلف الحديث » [1] . ودفعهم لتوهم الغرابة عن بعض المتون في مبحث « غريب الحديث » [2] وبيان العِلّة التي لا أصل لها في مبحث « المعل » [3] .

ومن طرائف نقد المحدثين للمتن أنهم قد ينتقدون كلمة واحدة من المتن فحسب ، ويصححون ما تبقى منه .

من ذلك ما أخرجه البيهقي في « كتاب صلاة العيدين » باب « المشي إلى العيدين » عن ابن عمر ، قال : « كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم الفطر ويوم الأضحى يخرج ماشياً ، وتحمل بين يديه الحربة .... » قال البيهقي معقباً على متن هذه الرواية :

« قوله (ماشياً) غريب لم أكتبه من حديث ابن عمر إلا بهذا الإسناد وليس بالقوي . فأما سائر ألفاظه فمشهورة » .

---

(١) انظر : المسألة الثالثة من المبحث الثالث من الفصل الثاني من « الصناعة الحديثية » للمؤلف .

(٢) انظر : المسألة الرابعة من المبحث الرابع من الفصل الثالث من المصدر السابق .

(٣) انظر : المسألة الرابعة من المبحث السادس من الفصل الثالث من المصدر السابق .

الفصل الثاني

صناعة المحدثين في الترجيحات بين المتون

المبحث الأول : اعتبارات راجعة إلى شكل المتن وأسلوبه

المبحث الثاني : اعتبارات راجعة إلى المعنى

المبحث الثالث : اعتبارات راجعة إلى مقياس خارجي

المبحث الأول

اعتبارات نقدية
راجعة إلى شكل المتن وأسلوبه :

أولاً : حسن السياق .

ثانياً : الترتيب .

ثالثاً : السلامة من الاضطراب .

من المقرر أن المحدثين اعتَنَوا بالإسناد عناية فائقة ، وكانت لهم وسائل نقديةٌ للترجيح بين الأسانيد من حيث اختيارُها عند الاختلاف بين الثقات من الرواة فقد نظروا إلى الثقات من الرواة نظرة فاحصة جاهدة أبانت لهم مدارجهم ورتبَهم في العدالة والمعرفة ، والحفظ ، والإتقان في الرواية ، ومكَّنتهم هذه الرؤيةُ الواضحةُ العميقةُ من ترجيح رواية أحفظ الراويين وأتقنهما على رواية مَنْ هو دونه في الحفظ والإتقان .

لكن المحدثين لَم تقتصر جهودهم على المرجحات النقدية في الإسناد فحسب ، بل تعدَّوا ذلك بنظرتهم الشمولية التكاملية إلى استعمال أساليبِ النقدِ المتنية في الترجيح . إذ أنَّ ترجيح الأخبار إذا اختلفت يمكن أن يقعَ بكثرة الرواة ، أو زيادةِ الفقه والمعرفة ، أو تقدمِ الصحبة وطول الملازمة إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالإسناد ، كما أنه يمكن أنْ يقع في المتن سواءً بسواء . وقد كانت للمحدثين موازينُ خاصةٌ في متون الأحاديث توثيقاً أو تضعيفاً بعيداً عن السند . وهذا أوان الشروعِ في بيان المرجحات النقدية في المتن عند الاختلاف في مرويات الثقات على الخصوص .

أولاً : حسن السياق

وهو أن يكون أحدُ المحدثين أحسنَ سياقاً من الآخر وأبلغ استقصاءاً فيه ، فيرجَّحُ على الآخر ، وذلك لأن جودة السياق في الحديث تَدُلُّ على الضبط والإتقان .

قال البيهقي منبهاً إلى هذه النكتة النقدية ومرجحاً بها: « وحسن سياق زائدةَ بنِ قدامة للحديث يدلّ على حفظه ، وأنَّ غيره لم يحفظه حفظَهُ ، ولذلك ذكره البخاري ومسلم في كتابيهما دون رواية مَن خالفه »[1] .

وهذه العبارة من الإمام البيهقي تدل على تيقظ الإمامين البخاري ومسلم لهذا المرجِّح ، واستعمالهما له في منهجهما النقدي وتمييزهما بين المرويات وفق هذا الضابط في مثل هذه الحالة .

وفي « كتاب الصلاة » « باب دعاء القنوت » يقول البيهقي في ترجيح حديث عبيدالله بن عمير على حديث غيره من الثقات : « وفي حسن سياق عبيدالله بن عمير للحديث دلالة على حفظه ، وحفظ مَنْ حَفظَه عنه "[2] .

واستقصاءُ الرواية في الأداء ، وحسنُ سياقَتِها ، وتجويدُها يمكن أنْ يقعَ في الإسناد كما يقعُ في المتن . وقد ظهر ذلك في استعمال البيهقي ، فإنه رجَّح حديثَ بشرِ بن بكرٍ التِّنِّيسي على حديث الوليد بن

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى : ٣/٨١ .

مسلم القرشي في روايتهما عن الأوزاعي لأنّ حديثه أحسنُ في سياقته وأجودُ في أدائه فيقول : « جوّد إسنادَه بشرُ بنُ بكر ، وهو من الثقات، ورواه الوليد بن مسلم - عن الأوزاعي - ، فلم يذكر في إسناده عبيدَ بن عمير »[1] .

ومن المرجحات القريبة من الترجيح بحسن السياق :

ثانيا : الترجيح بالترتيب في الرواية على من ترك الترتيب في روايته :

وهو أن يكون سياقُ أحدِ الحديثين مرتباً ، وليس ذلك في الآخر ، فيرجح الأول على الثاني ، وذلك لأنَّ الترتيب في بعض الأحيان تترتب عليه أحكامٌ ، وأمورٌ هامة .

وكثير من المحدثين فقهاءُ قد وظفوا هذا العلم الشريف للوصول إلى الأحكام الفقهية ، ومسائلها . فالفقه هو أحد المقاصدِ الكبرى من وراء صناعتهم الحديثية ، وذلك من أجل معرفة الأحكام الشرعية عن طريق أدلتها التفصيلية المأخوذة في قسمها الأعظم من الحديث الشريف .

ومن شواهد استعمالهم لهذا المرجِّح في عملهم النقدي ما أخرجه البيهقي في " كتاب الصلاة « باب مَنْ سَها فصلّى خمساً » فإنه ساق حديثَ ابنِ مسعود في سهو النبي - صلى الله عليه وسلم - في

---

(١) المصدر السابق : ٣٥٦/٧ .

الصلاة من طريق الصحيحين . ثم قال : « وفي هذا الحديث وفي حديث الأسود عن عبدالله أن سجوده كان بعد قوله : « إنما أنا بشر » وقد مضى في رواية منصورٍ عن إبراهيمَ ما دلّ على أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ سجد أولاً ، ثم سلم ثم أقبل على القوم ، وقال ما قال . وقد مضى في هذا الباب عن إبراهيمَ بنِ سويدٍ عن علقمة مثلُ ذلك وهو أولى أن يكون صحيحاً مِنْ رواية مَنْ ترك الترتيب في حكايته »[1] .

وهذا التعليل الدقيق والترجيح اللطيف يدخل في باب أصحّ الصحيح من مرويات الثقات ؛ لأن الروايتين المرجوحتين كلتاهما في «صحيح مسلم » إلّا أنّ اختلافَ سياقِهما دعا الإمامَ البيهقي أن يختبرَهما بموازينِ نقدِ المتن ، ويرجحَ عليهما أحراهما بالاتباع والعمل .

ثالثا : السلامة من الاضطراب

وهو أنْ يكون أحدُ الحديثين لم يضطرب لفظه ، والآخر قد اضطرب . وقد انتهج البيهقي ـ في مثل هذه الحالة ، عند الاختلاف بين الروايتين ـ منهجاً يرجح فيه الرواية التي لم يضطرب متنُها ولم يقع الاختلال في ألفاظها وحروفها ، وذلك لأنّ عدم اضطرابها يدل على سلامة الحديث من الاختلاف الموجب لاضطراب الحديث كما يؤكد ـ في نفس الوقت ـ على تمكّن رواته من حفظهم ، وضبطهم لروايتهم ،

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى : ٣٤٣/٢ .

بخلاف الرواية المضطربة التي تدل على سوء حفظ من اضطرب في روايته ، وعدم تمكنه منها [1] .

وشواهد ذلك مبثوثة في بحث " المضطرب " من علوم الحديث فلتراجع هناك [2] .

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى : ٧٦/٢ .

(٢) وانظر الفصل الثالث من الباب الثالث من كتابنا « الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للإمام البيهقي » .

المبحث الثاني

اعتبارات نقدية راجعة إلى المعنى

أولاً : الإثبات .
ثانياً : التمام .
ثالثاً : البيان .
رابعاً : اليقين .

أولاً : الإثبات

وهو أن يكون معنى أحد الحديثين يتضمن إثباتاً لأمر ما ، والثاني يتضمن نفياً له . فيقدم الأول، وذلك لأنَّ روايتَه أولى من رواية النفي ، وأحرى بالقبول ، وذلك إذا تماثل رواتُهما في الحفظ والإتقان ، لأن المثبت شاهد يحمل فائدة زائدة ليست عند النافي .

أخرج البيهقي روايتين عن بلال أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - دخل الكعبة وصلى فيها . وأخرجه من حديث أسامة بن زيد وفيه : أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - دخلها ولم يصلّ فيها .

ثم قال : « إنْ صحتا - يعني روايةَ بلالٍ وأسامةَ - ففيهما دلالة على أنَّه - صلى الله عليه وسلم - دخله - أي البيتَ الحرامِ - مرتين، فصلى مرة ، وترك مرة . إلا أنّ في ثبوت الحديثين نظراً ، وما ثبت عن بلال وهو مثبت أولى مما ثبت عن أسامة وهو ناف ، ومع بلالٍ غيرُه » ثم أتى بشاهد جيد لحديث بلال ، عن جابر بن عبدالله مخرجٍ في الصحيحين[1] .

وقد استعمل الإمام البيهقي هذه القاعدة في مواضعَ من « السنن الكبرى » كأداةٍ للترجيح عند الاختلاف بين الروايتين زيادة ونقصاً ، وإثباتاً ونفياً . وهو توظيف ذكي لقاعدة فقهية في الترجيح بين المختلفِ من الأحاديث .

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى : ٣٢٩/٢ .

ومن عباراته في ذلك قوله : « والمثبت أولى مِنَ النافي » [1] .

وقوله في موضع آخر : « فقد رويناه - يعني حديث صلاةِ الكسوف - عن جماعة أثبتوه ، والمثبت شاهد ، فهو أولى بالقبول » [2] .

ثانياً : التَّمَام .

وهو أنْ يكون أحدُ الخبرين تامّا مشتملاً على جميع حروف الرواية ، ويكونَ الآخرُ مشتملاً على بعضها دون بعض ، إما اختصاراً ، أو إخلالاً .

وقد اقتضت صناعة المحدثين النقدية تقديم الرواية الأتم على غيرها وترجيحها عليها - وفق ضوابطَ محددةٍ - ، وذلك لاحتوائها على الصورة الكاملة للحديث بما فيه من زوائدَ مما يدل على صحة حفظ راويها واستيعابه لها [3] .

ومن الشواهد التطبيقية على ذلك ما أخرجه البيهقي في « كتاب الصلاة » من حديث سِمَاكٍ الذي ساق روايته غيرَ تامةٍ ، فرجَّحَ البَيْهَقيُّ عليها رواية سالمٍ ونافعٍ لأنها أتمُّ وأحسن .

يقول البيهقي : « كذا أتى به سِماكٌ مختصراً ، وقد رَوَيناه عن سالم ونافع ، عن ابن عمر : أنَّ كل واحدة من الطائفتين قضوا

---

(١) المصدر السابق :٢/١٦١ . ٤/٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق : ٣/٣٣٢ .

(٣) البيهقي - السنن الكبرى : ٤/٢٢٣ .

ركعتهم . والحكم للإثبات في مثل هذا "[1] .

وأخرج حديث أبي نعيم الفضل بن دكين ، ووكيع بن الجراح كليهما عن سفيان الثوريّ . ثم قال : « معناهما واحد . ووكيع أتَمُّهُما حديثاً »[2] .

وقد كان المحدثون يتفحصون المرويات بعناية وتأمل ليقفوا على ماجاء من الزيادات فيها من طرق أخرى لينبّهوا على الوجه الأتمّ منها، وينتصروا لها وفق شروط نقدية دقيقة .

ثالثاً - البَيَان .

وهو أن يكون أحدُ الخبرين مُبَيَّنَاً واضحاً والآخرُ مشتملاً على غموضٍ أو لَبْسٍ أو نحو ذلك ، فيرجحون الحديث المُبَيَّنَ على غيره .

وقد صرح البيهقي باعتبار هذا المرجح في التفاضل بين مرويات الثقات عند الاختلاف وذلك فيما أخرجه في « كتاب الصلاة » « باب رفع اليدين في الافتتاح مع التكبير » من طريق شعيب ، عن الزهري ، من حديث عمر قال : « رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا افتتح التكبير في الصلاة رفع يديه حينَ يكبّر حتى يجعلَها حَذْوَ مَنْكِبَيْه. . . »[3].

---

(١) المصدر السابق : ٢٦٣/٣ .

(٢) المصدر السابق : ٥٣/٢ ، وانظر : ٣١/٣ .

(٣) البيهقي - السنن الكبرى : ٩٢/٢ . وقد أخرجه مسلم في « صحيحه » : ٣١٠/١ كتاب الصلاة ، باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير .

ثم عرج على رواية مالك وابن عيينة ، عن الزهري وفيهما : « اذا افتتح الصلاة رفع يديه » .

ثم قال البيهقي مرجحاً رواية شعيب بن أبي حمزة : « إلا أن رواية شعيب أبينُ » [1] .

وكذا رجّح الرواية المُخرَّجَة في " الصحيحين " بلفظ « ربنا ولك الحمد » على رواية مسلم وغيره بلفظ " فقل مثلها فتلك بتلك " [2] . وذلك لوضوح الأولى ، وبيانها ، وغموض الثانية ، وقصورها عن أداء معنى الرواية الأولى بصورة واضحة .

رابعاً - اليقين .

وهو أنْ يكون أحدُ الحديثين قد ورد سياقُهُ على اليقين والتثبت ، وجاء الآخر في صورة الشك والتردُّد ، مما يدلُّ على زيادة علم في المتن الأول لا توجدُ في المتن الذي جاء سياقُهُ في صورة التشكك ، مما يدلُّ على عدم الإتقان ، وافتقادِ عنصرِ اليقين في التحمّل .

ولما كان المُثْبِتُ مقدماً على النافي ، فإن اليقين مقدم على الشك، ولذلك رجّح الإمامُ البيهقي روايةَ مَنْ لا يشكُّ في روايته على مَنْ شك فيها .

أخرج في باب« النكول وردّ اليمين » قصةَ مقتلِ عبدِالله بن سهل

(١) البيهقي - السنن الكبرى : ٢/٢٦ .

(٢) المصدر السابق : ٢/٩٦ - ٩٧ .

الأنصاري غدرا في خيبرَ . وفيها : أن النبي -صلى الله عليه وسلم - قدّم الأنصاريِينَ في الأيمان ، فلما أبوا أنْ يحلفوا حلفت يهودُ .

وأخرجهما من طريق سفيان بن عيينة . وفي روايته شكٌّ فيمن قدمه النبي - صلى الله عليه وسلم - لأداء اليمين ، الأنصاريين ؟ أم اليهودَ ؟ .

قال البيهقي معقباً : « والقولُ قولُ مَنْ أثبت ولم يشكَ ، دون مَنْ يشكُ . والذين أثبتوا عدد كلُّهم حُفاظ أثبات ، وبالله التوفيق »[1].

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى : ١٠/١٨٣ .

المبحث الثالث

اعتبارات نقدية راجعة إلى مقياس خارجي

أولاً : موافقة القرآن الكريم .

ثانياً : إجماع العلمـــــــاء .

أولاً : موافقة القرآن الكريم

وهوأن يكون أحدُ الخبريْن موافقاً لظاهر القرآن دون الآخرِ .

فيكون الأولُ أولى بالترجيح من الثاني .

وقد ساق البيهقي أدلة من قال « اللمس » ما دون الجماع ، ثم ذكر قول ابن عباس بأنه هوالجماع .

ثم قال : « وقول مَنْ يوافق قولُه ظاهرَ الكتابِ أولى »[1] .

ثانياً -إجماع العلماء

وقد استخدم المحدثون هذا المرجعَ في صناعتهم النقدية .

يقول البيهقي في « كتاب التفليس » باب « بيعِ الحُرُّ المفلس في دينه » : « وفي إجماع العلماء على خلافه - وهم لا يجمعون على ترك رواية ثابتة - دليل على ضعفه ، أو نسخه ، إن كان ثابتاً »[1] .

فهو هنا ردّ الحديث بحُجّةِ الإجماع .

وقد يصنع العكس من ذلك ، فيقوم بترجيح أصل الرواية من خلال هذا المرجعِ . فيقول في تكبيرات صلاة الجنازة : « إلا أنَّ اجتماع أكثر الصحابة على الأربعِ كالدليل على ذلك »[2] .

وقال في تكبيرات العيد : « والحديث المسند مع ما عليه من

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى : ٦/٥١ .

(٢) المصدر السابق : ٤/٣٧ .

عمل المسلمين أولى أن يتبع »[1].

ومن خلال هذه المرجِّحات التسع التي استعملها المحدثون في كشف الراجح من المرويات المختلفة من حيث المتن تتكشف لنا عنايتهم الوافرة بالمتون . فإنهم يدققون في طبيعة سياقتها ، وأسلوب ترتيبها ، وما تضمنتها من إثبات أو نفي في القضية المدروسة ، والمتن المتصف بالضبط والتثبت من الذي اعتراه التشكك والاضطراب ، ويقارنون بعضها ببعض بتأمل وتفحُّص ليتبيّن المتن الأتمّ من الناقص ، والأبين المفصَّل من الغامض المجمل .

كما ينظرون في مادة هذه المتون من حيث القيمةُ العلمية ، وهل تتفق في روحها وأهدافها مع مقاصد الشريعة وغاياتها . فيقومون بترجيح الرواية التي يوافق ظاهرُها القرآن الكريم ، والتي هي أقرب إلى روحه ومراميه . ويقدمون المتنَ الشائع المستفيضَ عند علماء الأمة لأنهم لا يجمعون إلا على رواية ثابتة صحيحة . كما أنهم في نفس الوقت لا يُجمعون على ترك رواية ثابتة . وقد تقدم تقرير ذلك كله بحمد الله تعالى .

وهي جهود قيمة في العناية استقلالاً بهذا الجانب الهام من الحديث ، وفيها من التدقيقات والتوثيقات المناسبة لجلالة المتون وخطورتها ، باعتبار أنها الأصل المقصود من الرواية وأنّ الإسنادَ يبقى دائماً هو الطريق الموصلة إلى المتن . فهو ثمرته وغايته .

---

(١) المصدر السابق : ٣/٢٩١ .

خاتمة البحث

وبعد :

فهذه هي جهود المحدثين في نقد المتن ، تحدثنا عن قطرة من بحرها، وفي إطار جهود إمام واحد من أئمة هذا الفن .

وقد رأيتم بالدليل كيف أنَّ الإسلام غرس المنهجية النقدية في نفوس بنيه ورباهم عليها .

قال الله عز وجل - : « ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤادَ كل اولئك كان عنه مسؤلا » [1] .

وقال - تعالى - : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا »[2] « إن جاءكم فاسق بنبأ فتثبتوا » [3] .

« والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون » [4] .

أي : هو الذي جعل لكم السمع والأبصار والقلوب ، وزودكم بهذه الحواسّ لتستخدموها فتصلون بها إلى الحقائق ، وإلى معرفةٍ أدقَّ وأنما .

وقد أخرج البخاري في « صحيحه » كتاب العلم ، باب من سمع

---

(١) سورة الإسراء /٣٦ .

(٢) سورة الحجرات /٦ .

(٣) وهي قراءة حمزة والكسائي . انظر « تفسير القرطبي » : ١٦ / ٣١٢ .

(٤) سورة النحل /٧٨ .

شيئاً فراجع فيه حتى يعرفَه ، عن عائشةَ زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أنها « كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه . وأن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال « من حوسب عذِّب » قالت : أوليس يقول الله - تعالى - « فسوف يحاسب حساباً يسيراً » ؟ قال « إنما ذلك العَرْضُ ، ولكن من نوقش الحساب يهلِك »[1] .

هذه هي المنهجية النقدية التي تربى عليها أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهم بدورهم نقلوها إلى التابعين ، وهكذا سَرَت هذه الروح جيلا بعد جيل وقبيلا بعد قبيل إلى أن تقوم الساعة مادام في الأرض مسلم يعبد الله بحق ، ويفهم حقيقة الإسلام .

وقد تبين لنا من خلال ما تقدم كيف عكف المحدثون على هذه النصوصِ بالدرس العميق ، والنقد الدقيق ، والعمل المتواصل ، فأوجدوا للمتن معاييرَ خاصةً به لتقويمه وضبطه وتدقيقه وفحصه .

فكيف يمكن بعد ذلك - أيها الإخوان - أن يأتي إنسانٌ فيدَّعي أن المحدثين زواملُ أسفار ، وأنهم لم يفحصوا متونَ الأخبار بينما نجد المحدثين قد بلغت نهايةَ كلِّ أرض خيلُهم وأقدامُهم وكأنَّ أبحرَها رمالُ البيدِ ، ينتقون شيوخهم في السماع ، كما ينتقون تلاميذهم في التبليغ والأداء ، فكانوا أساتذة الدنيا في المنهجية ، والدقة ، والسعة .

من غيرنا هدم التمائيـل التي كانت تقدسها جهالات الورى

---

(١) صحيح البخاري : ٥١/١ ، رقم ١٠٣

حتى هوت صور المعابد سجداً   لجلال من خلق الوجود وصورا

أم من رمى نار المجوس فأطفئت   وأبان وجه الحق أبلج نَيِّرا

نحن الذين استيقظت بأذانهم   دنيا الخليقة من تهاويل الكرى

إننا لا ينتابنا العجب والاندهاش حينما نرى المستشرقين يحاربون الإسلام باسم العلم ، والفكر ، والمنطق ، وتحت ستار المنهجية ، والموضوعية ، والبحث العلمي . كل هذا مرتقب غير مستغرب « وليس بعد الكفر ذنب » .

إلا أن من المؤلم حقا أن نرى أناساً من أبناء أمتنا ، ويتكلمون بألسنتنا يحاربون الإسلام ، ويجارون أعداءه في كل باطل ويكونون أبواقاً لهم في بلاد العرب والمسلمين . ونجد هؤلاء يعتزون بعروبتهم ، ويقولون : إننا نريد أن نرتقي بأمتنا . ولست أدري أي ارتقاء يكون في الطعن في السنة النبوية وأعلامها ؟ ! وأي كرامة تبقى للعرب إذا استبيح الإسلام ، ووصفت علومه بالسطحية والرجعية والاضطراب؟! . أي كرامة تبقى للعرب بعد هذا ؟ ! .

نحن كأمة عربية لم ندخل التاريخ بأبي جهل وأبي لهب ، ولكن دخلناه بمحمد وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وصهيبٍ وبلالٍ وسلمان .

ولم نفتح الفتوح بالبسوس وداحس والغبراء ، ولكن فتحناها ببدر والقادسية واليرموك .

---

(١) الأبيات للدكتور محمد إقبال - رحمه الله - من قصيدته « شكوى وجواب شكوى » .

ولم نحكم الدنيا بالمعلقات السبع ، ولكن حكمناها بالقرآن المجيد ولم نحمل إلى الناس رسالة اللات والعزى ولكن حملنا إليهم رسالة الله الواحد القهار .

ومن القناعات التي انتهيت إليها أن أي إنسان كائنا من كان ، وفي أي زمان وفي أي مكان يحارب الإسلام إنما هو عميل أجنبي من حيث علم أم من حيث جهل لا نستثني أحداً في أي وقت ، ولا في أي حين ، ولا في أي موقع من بلاد العرب والمسلمين .

جعلنا الله وإياكم من أنصار دينه وكتابه وسنة نبيه والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبيه الكريم ، وآله وصحبه والتابعين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وكتبه

نجم عبدالرحمن خلف

في السابع من رجب سنة ١٤٠٩ من الهجرة الشريفة .

المدينة المنورة

فهارس الكتاب

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية

أولاً : الأحاديث القولية

ثانياً : الأحاديث الفعلية

٣ ـ فهرس الآثار وأقوال العلماء

* الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) :

* الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) :

- « لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث ... » ٢١

- « إعلم أن متن الحديث نفسه لايدخل في الاعتبار إلا نادراً ... » ٢٣

* عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨ هـ)

- « أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال : هذا جيد ، وقال : هذا بهرج ... » ٣٠

* عمر بن الخطاب :

- « إني أخشى أن تدعوا المسلمات وتنكحوا المومسات » ٣٤

- « لكني أخاف أن تعاطوا المومسات منهن » ٣٤

* معبد الجهني (ت ٨٠ هـ)

- « رأيت امرأة حذيفة مجوسية » ٣٢

* العمري : د . أكرم ضياء :

- « إن تاريخ الأمم الأخرى مبني على روايات مفردة ، ومصادر مفردة في كثير من حلقاته ... » ٢٣

* أبو وائل شقيق بن سلمة (ت في خلافة عمر بن عبد العزيز) :

- « تزوج حذيفة ـ رضي الله عنه ـ يهودية فكتب إليه عمر ـ رضي الله عنه ـ أن يفارقها ... » ٣٣

٤ ـ فهرس الأشعار

٥ ـ فهرس البقاع والأمكنة

٦ ـ فهرس الكتب

منهج نقد المتن عند علماء الحديث	للإدلبي	١١
المؤتلف والمختلف	للدار قطني	١٥
النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه	لعبد الله حافظ	١١

٧ ـ فهرس الأعلام

٨ ـ فهرس المصادر والمراجع

* الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري

ـ د . محمود زقزوق

ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط الثانية ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

* الاستشراق والمستشرقون

ـ د . مصطفى السباعي

ـ مكتبة دار البيان بالكويت .

* الاستشراق والمستشرقون

ـ د . عدنان وزان

ـ مطبعة رابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، سنة ١٤٠٤ هـ ، سلسة دعوة الحق .

* الإسلام والمستشرقون

ـ عدد خاص في مجلة البعث الهندية حول المستشرقين .

* اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً

ـ د . محمد لقمان السلفي

ـ طبع بالرياض سنة ١٤٠٨ هـ ، ط الأولى .

* البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع

ـ للشوكاني : محمد بن علي (ت ١٢٥٠ هـ)

ـ مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط الأولى ، سنة ١٣٤٨ هـ .

* تاريخ بغداد
ـ للخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)
ـ مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط الأولى سنة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م .
* تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)
ـ القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١ هـ)
ـ صححه إبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة .
* تقريب التهذيب
ـ ابن حجر : أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)
ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار المعرفة ، بيروت ، سنة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
* تهذيب التهذيب
ـ ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ)
ـ حيدر آباد ، الدكن ، الهند ، سنة ١٣٢٥ هـ .
* الجرح والتعديل
ـ ابن أبي حاتم : عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت ٣٢٧ هـ)
ـ دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد ـ الدكن ، الهند ، ط الأولى ، سنة ١٣٧١ ـ ١٣٧٣ هـ .
* جهود المحدثين في نقد المتن
ـ د . محمد طاهر الجوابي

ـ اطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة الزيتونة بتونس سنة ١٩٨٦ م
وهي تحت الطبع .

* الجوهر النقي في الرد على البيهقي
ـ ابن التركماني : علاء الدين علي بن عثمان (ت ٧٤٥ هـ)
ـ طبع بذيل السنن الكبرى ، دائرة المعارف ، الهند سنة ١٣٤٤ هـ .

* حلية الأولياء وطبقات الأصفياء
ـ أبو نعيم : أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)
ـ مطبعة السعادة ، القاهرة ، سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .

* الخلاصة في أصول الحديث
ـ للطيبي : الحسين بن محمد بن عبد الله (٧٤٣ هـ)
ـ تحقيق الأستاذ صبحي السامرائي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، سنة
١٩٧١ م .

* دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه
ـ د . محمد مصطفى الأعظمي
ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
ـ ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ)
ـ مطبعة المدني بالقاهرة ، سنة ١٣٧٨ هـ .

* دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين
ـ د . محمد أبو شهبة

ـ دار اللواء بالمملكة العربية السعودية ، ط الثانية ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

* دلائل النبوة

ـ البيهقي : أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ)
ـ تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

* الرسول في كتابات المستشرقين

ـ للأستاذ نذير حمدان
ـ منشورات سلسلة دعوة الحق ، رابطة العالم الإسلامي ، سنة ١٤٠١ هـ .

* السنن الكبرى

ـ البيهقي
ـ دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٣ هـ .

* سير النبلاء

ـ الذهبي : محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)
ـ تحقيق جماعة من الباحثين تحت إشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط
ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ ١٤٠٥ هـ .

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب

ـ ابن العماد الحنبلي : عبد الحي بن أحمد (ت ١٠٨٩ هـ)

ـ طبع بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .

* شكوى وجواب شكوى

ـ د . محمد إقبال

ـ طبعت في بيروت .

* صحيح البخاري

ـ البخاري : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦ هـ)

ـ طبعة دار الشعب بالقاهرة .

* صحيح مسلم

ـ مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)

ـ تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ، سنة ١٩٥٥ م .

* الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للإمام البيهقي

ـ د . نجم عبد الرحمن خلف

ـ اطروحة دكتوراه ، نوقشت في جامعة الزيتونة بتونس سنة ١٩٨٦ م وهي تحت الطبع .

* ضحى الإسلام

ـ د . أحمد أمين

ـ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

* العدة على إحكام الأحكام

ـ الصنعاني : محمد بن إسماعيل الأمير (ت ١١٨٢ هـ)

ـ تحقيق الشيخ علي بن محمد الهندي
ـ المطبعة السلفية بالقاهرة ، ط الأولى ، ١٣٧٩ هـ .

* فجر الإسلام
ـ د . أحمد أمين
ـ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

* الفكر المنهجي عند المحدثين
ـ د . همام عبد الرحيم سعيد
ـ رئاسة المحاكم الشرعية بقطر ، كتاب الأمة ، سنة ١٤٠٧ هـ .

* المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام
ـ د . محمد البهي
ـ مطبعة الأزهر ، القاهرة .

* مستشرقون ، سياسيون ، جامعيون ، مجمعيون
ـ للأستاذ نذير حمدان
ـ مكتبة الصديق بالطائف ، ط الأولى ، سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

* المستشرقون والإسلام
ـ د . عرفان عبد الحميد
ـ المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط الثانية ، سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م

* المستشرقون والتاريخ
ـ د . عبد العظيم الديب
ـ مجلة البعث الإسلامي الهندية(عدد خاص عن الإسلام والمستشرقين)

* المستشرقون ومن تابعهم وموقفهم من ثبات الشريعة وشمولها
ـ د . عابد بن محمد السفياني
ـ مكتبة المنارة ، مكة ، ط الأولى ، سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
* مسند أحمد
ـ أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)
ـ المكتب الإسلامي ، ودار صادر ، بيروت .
* المعرب
ـ الجواليقي : موهوب بن أحمد (ت ٥٤٠ هـ)
ـ تحقيق د . أحمد شاكر ، دار الكتب المصرية ، سنة ١٣٦٠ هـ .
* معرفة السنن والآثار
ـ للبيهقي : أحمد بن الحسين
ـ تحقيق السيد أحمد صقر ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، بالقاهرة سنة ١٩٦٩ م .
* معرفة علوم الحديث
ـ الحاكم : أبوعبد الله محمد بن عبد الله بن البيع (ت ٤٠٥ هـ)
ـ تحقيق لجنة إحياء التراث ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط الرابعة سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
* مقاييس نقد المتن
ـ د . مسفر الدميني
ـ الرياض ، الأولى ، سنة ١٤٠٤ ه / ١٩٨٤ م .

* منهج مقارنة الروايات عند المحدثين

ـ فتح الدين البيانوني
ـ اطروحة ماجستير ، نوقشت بمعهد الدعوة بالمدينة المنورة التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود سنة ١٤٠٩ هـ .

* منهج نقد المتن عند علماء الحديث

ـ د . صلاح الدين الإدلبي
ـ دار الآفاق ، بيروت ، ط الأولى ، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

* ميزان الاعتدال

ـ الذهبي : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)
ـ تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، عن طبعة عيسى الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٣٨٢ هـ .

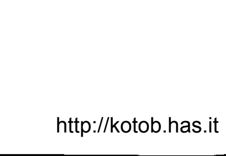
* النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه

ـ عبد الله علي أحمد حافظ
ـ رسالة ماجستير ، نوقشت بكلية الشريعة ، جامعة أم القرى في مكة المكرمة سنة ١٣٩١ هـ .

٩ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع ٧٤١٩ لسنة ١٩٨٩


http://kotob.has.it